معوقات الإصلاح التربوي بالجزائر في ضوء مفهوم الجودة الشاملة

د. النوي بالطاهـــــر[1*]، د. عاتكة غرغوط[2]

1 جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر.

2 جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر.

تاريخ الاستلام: 2018/10/21 تاريخ القبول للنشر: 2018/12/02 تاريخ النشر: 2018/12/20

الملخص:

تسعى هذه الورقة البحثية الى تسليط الضوء على معوقات الإصلاح التربوي بالجزائر في ضوء مفهوم الجودة الشاملة، انطلاقا من المبادئ الأساسية وغايات إصلاح المنظومة التربوية الجزائرية، وتبيان شروط الإصلاح التربوي الشامل ومراحله، وكذا المشكلات التربوية الأساسية في المدرسة الجزائرية، ومآخذ عن أساليب الإصلاح، وصولا الى شروط ومقومات إنجاح عملية الإصلاح التربوي في ضوء مفهوم الجودة الشاملة. لنخلص في الأخير الى فكرة مفادها: أن إشكالية المنظومة التربوية الجزائرية تبقى إشكالية هيكلية، تتعلق بربط النظام التربوي بخصائص الفلسفة التربوية للمجتمع الجزائري، ويبقى المسعى الى تطوير المنظومة التربوية مرهون بمدى ترسيخ النظام التربوي لأبعاد الهوية الجزائرية، وبذلك يكون النظام التربوي قد حدد وجهته نحو رسم سياسة تربوية تتجانس مع مكونات فلسفته التربوية.

الكلمات المفتاحية:المعوقات، الإصلاح، المنظومة التربوية، الجزائر، الجودة الشاملة.

The obstacles of educational reform in Algeria in the light of the concept of total quality

***Abstract*:**

This paper seeks to shed light on the obstacles of educational reform in Algeria in the light of the concept of total quality, based on the basic principles and objectives of reforming the Algerian educational system, and the conditions of the comprehensive educational reform and its stages, as well as the basic educational problems in the Algerian school. The conditions and elements of the success of the educational reform process in the light of the concept of total quality. Finally, we conclude with the idea that the problem of the Algerian educational system remains a structural problem relating to linking the educational system with the characteristics of the educational philosophy of Algerian society. The endeavor to develop the educational system depends on the extent of the educational system, Thus, the educational system has set its goal to draw up an educational policy that is compatible with the components of its educational philosophy.

***Keywords*:Constraints, Reform, Educational System, Algeria, Total Quality.**

* Abo.aymen39203@gmail.com

مقدمة:

تطورت المدرسة الجزائرية عبر عدة مراحل وحققت إنجازات معتبرة من حيث الهياكل القاعدية وعدد المدرسين والأساتذة وخبراتهم، وعدد المؤطرين والمفتشين، وأدوات الدعم والوسائل البيداغوجية، وكلها إنجازات معتبرة تجسدت نتيجة تضحيات جسام ومجهودات طيبة قدمتها الدولة الجزائرية والمربين رغم الازمات الاقتصادية والأمنية التي عرفتها الجزائر.

ولا ادل على ذلك المبالغ المالية الموجهة لقطاع التربية الوطنية وعدد التلاميذ على مقاعد الدراسة نتيجة ارتفاع مستوى النمو الديمغرافي وانتهاج سياسة ديمقراطية التعليم ومجانيته.

وقد تضاعف عدد التلاميذ المتمدرسين في الجزائر 10 مرات في الدخول المدرسي لسنة 2008 مقارنة مع اول دخول مدرسي غداة الاستقلال في شهر أكتوبر من سنة 1962، وبلغت نسبة التمدرس في سنة 2008(97%) ، وقد كانت في سنة 1965 لا تتجاوز (45%)، وأما مدة التمدرس الاجباري فقد حددت عام 2008 بتسع سنوات بينما كانت لا تتعدى ست سنوات قبل سنة 1976(الإصلاح والمدرسة،2009، 05).

وفي ذات الاطار، يؤكد مشروع القانون التوجيهي للتربية الوطنية رقم08-04 المؤرخ في 23 جانفي 2008: المبادئ الأساسية للسياسة الوطنية للتربية، لا سيما منها ما هو مرتبط بديمقراطية التعليم ان هذه المبادئ هي تلك المؤكدة في مختلف مواثيق ودساتير الدولة الجزائرية، وتتمثل في :

- ضمان الحق في التعليم لكل الأطفال الجزائريين دون أي تمييز(المادة 10).
- مجانية التعليم(المادة13).
- الطابع الالزامي للتعليم القاعدي الذي يمتد الى غاية سن 16 سنة، ويقرن بمعاقبة الأشخاص المخالفين لهذه الاحكام(المادة 12).
- دور الدولة في ضمان تكافؤ الفرص للالتحاق بالتعليم(المادتان 11 و 14).
- طابع الأولوية الممنوحة للتربية، باعتبارها استثمارا إنتاجيا واستراتيجيا(المادة8)(النشرة الرسمية للتربية الوطنية،2008، 51).

ورغم هذه الإنجازات، ورغم الاهتمام الكبير من قبل الدولة الجزائرية بالتربية باعتبارها استثمارا انتاجيا واستراتيجيا، فهناك شبه اجماع على ان المنظومة التربوية الجزائرية تعاني من عدة نقائص ومشاكل، منها ضعف مستوى التلاميذ وارتفاع مستويات الرسوب والتسرب والعنف، وعدم تحقيق المنظومة التربوية للأهداف المسطرة، وعدم تلبية حاجة المجتمع من مختلف المهارات المهنية المتخصصة، وهي عوامل تحتاج الى اصلاح ومعالجة، وهو امر عاد يحدث في كل دول العالم.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى فقد عرفت المنظومة التربوية الجزائرية عدة إصلاحات، أهمها اعتماد المدرسة الأساسية كما جاء في أمرية 1976، الى جانب ذلك وقعت إصلاحات اقل شانا من الناحية التشريعية والتنظيمية، على قطاعات التعليم الأساسي والثانوي والتكوين المهني والتعليم العالي.

وقد كان الاهتمام بإصلاح المنظومة التربوية هو الدافع وراء انشاء المجلس الأعلى للتربية سنة 1997، وهو الدافع الأساسي لإنشاء اللجنة الوطنية لإصلاح التعليم، والتي نصبت من طرف رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة بتاريخ 13 ماي 2000.

الا ان مشاكل المنظومة التربوية في الجزائر لم تجد لها حلولا بطريقة عادية سلسة، وانما تعثرت لأسباب غير تربوية، وهكذا أنشئ المجلس الأعلى للتربية، وتم حله ليستخلفه باللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية، والتي بدورها ووجهت بمجموعة من التحفظات، اثارتها الصحافة الوطنية وبعض المربين ونقابيي القطاع التربوي. وهكذا تحول الإصلاح التربوي من عملية عادية شبه روتينية الى اشكال استعصى حله.

ومن هذا المنطلق، نحاول من خلال هذه الورقة البحثية تسليط الضوء على هذا الموضوع الشائك المتشابك المتغيرات، وذلك تبيان معوقات الإصلاح التربوي ببلادنا في ضوء مفهوم الجودة الشاملة.

1- المبادئ الأساسية وغايات إصلاح المنظومة التربوية بالجزائر:

لقد كان إصلاح المنظومة التربوية امرا ضروريا، سواء بسبب الوضعية التي تعيشها المدرسة الجزائرية او بسبب التحولات المسجلة في مختلف الميادين على الصعيدين الوطني والعالمي، والتي تفرض نفسها على المدرسة، بصفتها جزءا لا يتجزأ من المجتمع.

فتحديد سياسة تربوية جديدة بإمكانها الاستجابة لطموحات المجتمع الجزائري، وتندرج في الحركة الدؤوبة للعولمة، تفترض في المقام الأول صياغة مبادئ وغايات في مستوى التحديات المفروضة علينا كجزائريين، ويمكن ايجاز هذه المبادئ الأساسية والغايات كما جاء بها القانون التوجيهي للتربية الوطنية في النقاط الاتية:

1- يتعلق المبدأ الأول بالعمل على تعزيز دور المدرسة كعنصر لإثبات الشخصية الجزائرية وتوطيد وحدة الشعب الجزائري.

2- الغاية الثانية الكبرى للمدرسة الجزائرية الحديثة، باعتبارها المرحلة الأولى لتعلم الثقافة الديمقراطية وافضل عامل للتماسك الاجتماعي والوحدة الوطنية، تتمثل في ضمان التكوين على المواطنة.

3- الغاية الثالثة تكمن في اندماج المدرسة في حركة الرقي العالمية.

4- تأكيد مبدأ الديمقراطية.

5- تثمين وترقية الموارد البشرية(النشرة الرسمية للتربية الوطنية،2008، 09-26).

2- شروط الإصلاح التربوي الشامل:

ان عملية الإصلاح التربوي الشامل تتطلب جهدا ومالا ووقتا، لهذا يتعين التريث قبل التأكد من ان هناك حاجة حقيقية للإصلاح. وبعد ذلك لابد من القيام بمجموعة من التدابير والإجراءات الضرورية، وتتمثل في :

• إيجاد هيكل دائم للبحث والمتابعة: اذ هناك حاجة الى منشأة علمية، توكل لها مهمة رصد الواقع والتحولات التربوية، في ميادين التقييم والمتابعة وإصدار توصيات اصلاح المنظومة التربوية، كما يجب ان توفر لها الإمكانات والوسائل المادية، وتمنح لها كامل الصلاحيات لإنجاز المهام المنوطة بها.

• توفير فرق من المربين الباحثين: حيث ان الإصلاح التربوي هو عملية بحث علمي موضوعي ميداني، يتطلب خبرات وكفاءات علمية عالية وموضوعية في تناول القضايا، بعيدا عن التأثيرات والتجاذبات السياسية والأيديولوجية، فأساتذة التربية الباحثون في التربية وعلم النفس بالجامعات، وخاصة منهم الذين اثبتوا كفاءتهم ببحوثهم ومؤلفاتهم التربوية، هم الاجدر بتقييم واقع المنظومة التربوية والصهر على إصلاحها عند اقتناعهم بالحاجة لذلك، اذ أن أساتذة الفيزياء والطب مثلا، يبقون خبراء في تخصصاتهم التي يدرسونها اكثر من كونهم باحثين وخبراء في المجالات التربوية، رغم انهم مدرسون، وكذلك الحال بالنسبة لأساتذة مختلف التخصصات.

وبعد توفر الشرطين السابقين، يتطلب الإصلاح التربوي المرور بمجموعة من المراحل.

3- مراحل الإصلاح التربوي:

على البحث التربوي ان يكون منهجيا، لان العوامل والمتغيرات مترابطة شائكة ومتشابكة، لهذا يتعين البحث في كل جانب على حدة، والتوقف عند كل نقطة لمعالجة النقائص، والتدخل لإنجاز التغيير الضروري والتعرف على نتائج التغيير، قبل الانتقال الى الخطوة اللاحقة. ولعلنا سنستعرض هذه الخطوات مرتبة كما قال بها بوفلجة غياث في كتابه" التربية والتكوين بالجزائر"(2002)،على النحو الآتي(بوفلجة،2002، 156-158):

1- البحث عن اثر المحيط العام على المدرسة:

فنقص الهياكل، ونقص الوسائل والإمكانيات، وعدم توفير الوسائل الضرورية للعملية التعليمية، كلها عوامل تؤثر على أداء المدرسة. فقد تكون الحلول لمشاكل المدرسة عن طريق تلبية هذه الحاجات المادية، وبالتالي فان ذلك يوفر على المعنيين بالإصلاح التربوي الجهد والمال.

2- البحث في المشاكل الاجتماعية للتلاميذ:

يجب على الدولة التكفل ببعض المشاكل الاجتماعية للتلاميذ، كتوفير النقل المدرسي، وخاصة في القرى النائية، المطاعم المدرسية، وإيجاد الداخليات ونصف الداخليات، وعدم التنصل من هذه المسؤوليات.

3- البحث عن مدى توفر المربين ومدى تحفزهم للعمل :

قد يكون هناك نقص في عدد المربين، او انخفاض دوافعهم نتيجة مشاكلهم المهنية والاجتماعية. وهي المشاكل التي يجب التكفل بها والعمل على حلها قبل البحث في إصلاحات أخرى.

4- البحث عن مدى كفاءة المربين وطرق التدريس:

ان طرق التدريس واساليبه تتطور، ويحتاج المدرسون الى تجديد معلوماتهم البيداغوجية، حتى يتمكنوا من تحقيق الأهداف وايصال المعلومات الى التلاميذ والطلبة.

5- البحث في مدى سلامة المناهج الدراسية:

تتغير المناهج الدراسية باستمرار لأهميتها، فهي التي تحدد المعلومات المقدمة، ومدى حداثتها، ومدى مسايرتها للتحولات والتغيرات.

6- توفير الكتب والوسائل العصرية في التدريس:

لم تبق حاجة المدرس منحصرة في سبورة وطباشير بل تعدتها الى المخابر والحواسب والأجهزة التكنولوجية المساعدة، وأدوات الدعم. ان كانت بعض المدارس تعاني من نقص الطباشير، فكيف في إصلاحها قبل توفير حاجاتها المادية الأساسية.

7- التأكد من أساليب التقويم :

إن طرق إجراء الامتحانات، وتقويم التلاميذ وشروط انتقالهم من قسم الى اخر ومن مرحلة الى أخرى، عوامل قد تؤدي الى تراكم المشكلات، حيث عادة ما يؤجل الرسوب والفشل الى اخر كل مرحلة(شهادة التعليم الأساسي، البكالوريا). وبهذا فنحن لا نعالج المشاكل عند حدوثها، ولا نتفطن لها الا بعد فوات الأوان.

8- البحث عن أسباب الصعوبات التربوية للتلاميذ:

وهنا لابد من دراسات معمقة، للتعرف على المواد الدراسية التي يجدون فيها صعوبات، والبحث عن الأسباب الحقيقية لذلك، اعتمادا على بحوث ميدانية ومناهج علمية، وبطريقة موضوعية، حتى يتم حصر المشاكل الحقيقية والتعرف على أسبابها.

ولا شك أن تجسيد هذه المراحل والعمليات، يتطلب اخصائيين ذوي معرفة وخبرة وتجربة، كما يتطلب أموالا معتبرة، من اجل رفع فعالية المنظومة التربوية، حتى تكون في مستوى الطموحات.

والجدير بالذكر أن الإصلاح التربوي الحقيقي، يرمي في المقام الأول الى توفير الشروط المادية والبيداغوجية الأكثر ملاءمة للتكفل بمختلف المتمدرسين الجزائريين، ويشمل اصلاح المنظومة التربوية فتح هذه الأخيرة على العلم والثقافة العالميين، وعلى اللغات الأجنبية، وعلى التعاون الدولي، ويشمل في الوقت ذاته ترقية العناصر الأساسية المؤسسة للهوية الوطنية ضمن منظور يندرج في اطار الحداثة والتنمية.

وقد اكد رئيس الجمهورية(عبد العزيز بوتفليقة) في خطابه الذي القاه بمناسبة تنصيب اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية، بتاريخ:13 ماي 2000 بقصر الأمم بالجزائر العاصمة، على عناصر ومقومات جوهرية في الإصلاح، فحين قال : ≤لن يكون للإصلاح المنشود أي معنى ولا تأثير يذكر على منظومة التربية والتكوين ما لم نعالج بعمق وفي ان واحد، مضمون البرامج والطرائق البيداغوجية، وكل ما يتعلق بتوظيف المعلمين وتكوينهم...≤(بن بوزيد،2009، 18).

فهو يؤكد على الأهمية والمكانة الاستراتيجية التي ينبغي ان يتبوأها الإصلاح، في اطار بناء منظومة تربوية عصرية عالية الأداء، تكون بمثابة المحرك الرئيسي لترقية المجتمع الجزائري، سواء على صعيد غرس الحس المدني او الثقافي والاقتصادي والاجتماعي.

ويضيف قائلا: ≤ ان اصلاح المدرسة رهان جوهري بالنسبة للمجتمع الجزائري برمته .ذلك ان الخيارات التي سوف يعلن عنها ستعبر عن تمسكنا بقيم تراثنا الثقافي والحضاري، وستعبر كذلك عن طموح شبيبتنا المشروع وتوقها الى بناء مستقبلها بين أحضان مجتمع ديمقراطي وعصري ومتفتح على العالم≤(بن بوزيد،2009، 22).

وفي سياق حديثه وتأكيده على أهمية الجانب البيداغوجي، يقول:≤... ويقتضي هذا الهدف على وجه الخصوص، ادخال اصلاح جذري على مضمون البرامج الدراسية وطرائق التعليم، وينبغي في هذا المنظور ان تسترجع البيداغوجيا مجددا موقعها المحوري في عملية التعليم والتعلم، وذلك بتزويدها بالوسائل اللازمة لتطوير برامج كفيلة بوقاية التلاميذ من كل اشكال التأثير والتلاعب الأيديولوجي والسياسي، وينبغي ان تكون الأساليب والطرائق البيداغوجية، التي يتعين بناؤها وتطبيقها في اقرب الآجال، ذات اثر تكويني وطبيعة ديناميكية مبنية على معرفة معمقة لشخصية التلميذ؛ ديناميكية محورها الانشطة التي تنمي قدرات التلميذ على الملاحظة والتفكير النقدي والحوار البناء≤(بن بوزيد،2009، 18).

ويقول بخصوص المعلم او المربي:≤لا يمكن لمسعانا التجديدي هذا ان يتجسد بمعزل عن ضبط سياسة جديدة بخصوص الموارد البشرية.فما السبيل الى تصور هذه السياسة واعدادها وتنفيذها وفق منهج يتلاءم واهداف الإصلاح؟ تلك هي المسالة الجوهرية التي يرجى منكم ان تولوها ما تستحق من الاهتمام والعناية؛ لا ينبغي ان تنسوا او ان يغيب عن بالكم ان الصرح الذي انتم مقبلون على بنائه يرتكز برمته على المدرس والأستاذ،... ذلك ان المعلم يحتل مكانة مركزية في صلب المنظومة التربوية ويضطلع فيها بدور رئيسي لا يمكن الاستغناء عنه. كما ان نوعية التعليم

ومستوى التكوين يتوقفان، أولا وقبل كل شيء، على كفاءة المعلمين وعلى ضميرهم المهني وكذا على شيمهم الإنسانية ومؤهلاتهم البيداغوجية≤(بن بوزيد،2009، 19).

ورغم هذا الخطاب السياسي التنويري وما يحمله من مقومات واسس قمينة بإحداث اصلاح تربوي منشود، وكذا التطلعات التي تميز هذا الخطاب، الا ان المدرسة الجزائرية ككل تعاني ولا تزال، فسوء المحيط العام ونقص الإمكانيات، ومشاكل المربين، كل هذه الاعتبارات لاشك تجعل من أي اصلاح او تعديل ماله الفشل.ويحسن بنا في العنصر الموالي الحديث عن المشكلات الأساسية للمدرسة والمنظومة التربوية في الجزائر.

4- المشكلات الأساسية في المنظومة التربوية بالجزائر:

هناك العديد من المشكلات التي تؤرق المدرسة الجزائرية، وتجعلها تتخبط باحثة عن منافذ للحل. وأبرزها:

1- التسرب المدرسي:

حيث يلاحظ تفشي هذه الظاهرة على جميع المستويات التعليمية، خاصة بالنسبة للذكور وذلك لجملة من الأسباب على راسها ان التعليم في وقتنا هذا لا يؤدي الى نتيجة مرضية من الناحية المادية، فاكبر نسبة للبطالة توجد بين خريجي الجامعات، كما ان فتح مجالات مهنية لا تستدعي تكوينا علميا عاليا، أدى بالشباب الى ترك التعليم والانخراط في هذه المجالات والتي على راسها اسلاك الشرطة والجيش.

2- العنف المدرسي:

فالملاحظ ان الضرب والقذف والسب وحتى القتل، أصبحت من الظواهر المتفشية في مؤسساتنا التربوية، وهذا ليس من قبيل الصدف وانما هو تناج تفاعلات اجتماعية وسياسية واقتصادية، أدت الى استفحال هذه الظاهرة التي لا يمكن معالجتها قضائيا او إداريا، وانما من خلال معالجة أسبابها.

3- التأطير:

تعتبر مشكلة التأطير مشكلة المشكلات، فاغلب المؤطرين ليس لديهم مستوى تعليمي عالي، الامر الذي حد من أدائهم التعليمي، ناهيك عن التربوي هذا من جهة، ومن جهة أخرى تعاني المؤسسات التربوية من نقص التأطير وفي سبيل تغطية العجز تلجأ المؤسسة التربوية الى سياسة الاستخلاف، التي تجعل من عطاء المؤطر محدود لعدم ارتباطه بمنصب عمل دائم لكونه في حالة بحث عن عمل، الامر الذي يجعل علاقته بمنصبه علاقة ميكانيكية وليست علاقة عضوية تفاعلية، والمسالة الأخرى التي يمكن ادراجها تحت هذا العنصر هي الظروف المهنية والاجتماعية التي يعيشها المطرون، والتي لا تسمح لهم بإعطاء اهتمام اكبر للتاطير والتكوين.

4- الفـراغ:

وهو من المشكلات العامة، حيث ان مسالة تأطير التلاميذ خارج أوقات التعليم الرسمية تبقى عملية فردية وغير مؤسساتية، وذلك رغم إقامة النوادي والمراكز الثقافية، الا انها غير جذابة سواء للتلاميذ وحتى الشباب نتيجة التسيير البيروقراطي، مما يجعل الملاذ الآمن لهم هو الشوارع (بن محمد،2008، Hoggar.org/index.php?option=com_content§View=article§id=487:....§catid=130:benmohammed-naim§Itemid=36).

وبعد التعرف على اهم المشكلات التي تؤرق المدرسة الجزائرية، هذه المشكلات التي كانت ولا تزال التحدي المفروض الذي يثقل كاهل المدرسة الجزائرية، ويحول دون تحديد سياسة واضحة للتربية الوطنية على المدى البعيد،

بعد كل هذا يحسن بنا أن نوضح بعض المطبات والمآخذ المسجلة على مستوى الإصلاح، ذلك انه من البداهة القول بان اية عملية اصلاح طامحة الى إعادة بناء المدرسة، إنما هي عملية مسارها محفوف بالعقبات

مآخذ عن أساليب الإصلاح في المدرسة الجزائرية:

إن المتتبع لعمليات الإصلاح التربوي في الجزائر، يرى مجموعة من النقائص والمثبطات، من أهمها(بوفلجة،2002، 162-163):

- عدم التقييم الدقيق في واقع المدرسة الجزائرية:كما هو الحال بالنسبة لغالبية قطاعات النشاط الاقتصادي والاجتماعي، هناك نقص في تقييم المنظومة التربوية، اذ ان الانطلاق من نتائج البحوث التربوية الميدانية يوفر الكثير، ويوجه الإصلاح الى الطريق الصائب.
- غياب هيكل دائم للدراسة والمتابعة: اذ ان أي اصلاح يتطلب تقييما وتكييفا ومتابعة، ويكون ذلك من طرف الذين رسموا خطة الإصلاح وتابعوه ورسموا الأهداف.
- هناك تهميش للأساتذة المختصين والمربين، فهناك مخابر علمية جامعية في علوم التربية، لهذا من المفروض ان تسند لها عمليات التقييم والدراسة والإصلاح التربوي.
- ان الإصلاحات لم تبن على دراسات وبحوث ميدانية، فلم يعتمد في اصلاح المنظومة التربوية على منهج علمي، بناء على بحوث ميدانية، على عينة واسعة من التلاميذ والمدارس عبر الوطن، بل كانت عملية الإصلاح مبنية على اراء ووجهات النظر، عادة ما تعتمد على الانتخابات بين أعضاء اللجنة، عند الفصل في مختلف القضايا المطروحة، وهي في الغالب قضايا مصيرية وحساسة.
- التركيز على لغة التدريس والتربية الإسلامية بالدرجة الأولى: تمحور النقاش بالدرجة الأولى عل موضوع اللغات الأجنبية والتربية الإسلامية، ولم تنل القضايا الأخرى من نقص الوسائل، وسوء إدارة القطاع ومشاكل المربين، وكثافة البرامج، وسوء الكتب المدرسية محتوى ونوعا، حقها من الأهمية.
- حصر الفترة الزمنية للجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية: ان عملية الإصلاح عملية مستمرة، يجب ان لا تكون محدودة بالزمان، فهي تحتاج الى وقت طويل للتقييم، كما ان هناك حاجة الى متابعة مستمرة، من طرف الجهات التي قررت الإصلاح، واتت باستراتيجية الشروع فيه.

ضف الى ذلك، غياب استراتيجية واضحة لتسيير المنظومة التربوية، وطغيان البعد السياسي والايديولوجي على محاولات الإصلاح، تهميش الكفاءات العلمية التربوية، والشح في الانفاق على المدرسة، هذه العوامل مجتمعة، كفيلة بتثبيط وخلخلة عملية الإصلاح التربوي في بلادنا.

وانطلاقا من هذه المعطيات والحقائق، فما السبيل الى اصلاح تربوي واعد، يراعي جميع مكونات المدرسة الجزائرية ، التربوية منها، والبيداغوجية، والبشرية، والإدارية التنظيمية ؟.

وللإجابة عن هذا السؤال، يجدر بنا الحديث عن شروط إنجاح عملية الإصلاح.

5- شروط إنجاح عملية الإصلاح:

يبدأ الإصلاح من تحسين وضعية المربي ماديا ومعنويا، ورفع مكانته الاجتماعية الى المستوى اللائق، ولا يمكن لأي اصلاح تربوي ان ينجح ومكانة المربي في الحضيض.

ان ما يمكن ملاحظته في بلادنا هو اهمال مشاكل المنظومة التربوية لسنوات، والانتظار حتى يستفحل الامر، ويدق ناقوس الخطر. بعد ذلك تعد مشاريع اصلاح المنظومة التربوية، بطريقة ارتجالية سريعة دون توفر شروط الإصلاح، ودون احترام خطوات إنجازه ، ودون رسم او تخطيط واضح لأهدافه.

ان العمل الذي قامت به لجنة اصلاح المنظومة التربوية، هو عمل فيه بعض الإيجابيات دون شك، وهو عمل اولي يحتاج الى اثراء، وهو ما يجب ان يتم في مرحلة لاحقة عن طريق تقديمه الى المعنيين من مختصين في التربية ومربين واولياء، واخراجه الى المجتمع المدني لمناقشته من خلال الحوار المسؤول. والعمل على إيجاد نوع من الاجماع قبل الشروع في تجسيده على ارض الواقع، وهي الضمانة الوحيدة لإنجاحه في الميدان.

ويستحسن البدء في الإصلاح التقني للتربية، من تحسين المحيط بكافة مكوناته، ووضعية المربين وتدريبهم، وتوفير الوسائل المادية للعمل البيداغوجي، وتخفيف المناهج وتطويرها ومراعاة أسس بنائها.

في حين يمكن انتظار إتمام الدراسات وتعميق التشاور في القضايا التي تمس الهوية الحضارية للامة، وذلك لتجنب الخطأ. اذ ان للخطأ في المجال التربوي نتائج وخيمة على الأجيال القادمة، وهو ما يجب تجنب المغامرة والخوض فيه.

وأول عملية في الإصلاح التربوي هي إعطاء المربي المكانة التي يستحقها في المجتمع. اذ بدون ذلك فلن يكتب النجاح لأي اصلاح تربوي، أينما كان وكيفما كان. ان مشاكل المدرسة الجزائرية هي مشاكل محيط غير مناسب، ومشاكل في نقص الإمكانيات، قبل ان تكون مشكلة لغة.

هذه اجمالا، اهم الشروط الضرورية لإنجاح الإصلاح التربوي، ولعلنا في العنصر الموالي سنتحدث عن مفهوم ادارة الجودة الشاملة في النظام التربوي.

6- مفهوم ادارة الجودة الشاملة في النظام التربوي.

ويمكن القول بان: مفاهيم إدارة الجودة الشاملة في الإدارة التعليمية موجودة قبل ظهور مصطلح(إدارة الجودة الشاملة) في النصف الثاني من القرن العشرين، الا ان ممارستها في الإدارة التعليمية والتربوية كان بمعان أخرى، كالسعي الى التطوير والتحسين، ورفع كفاءة العاملين، وهذا ما تعنى به إدارة الجودة الشاملة (الشهاري،2005).

ويرى براجل(2005)، إن مفهوم الجودة في التربية من المفاهيم التي أضيفت الى قاموس المفاهيم التربوية بعد ان اشتد التنافس العالمي حول السيطرة والاستحواذ على المجالات الصناعية، نظرا لما حققه هذا المفهوم من نجاح، لاسيما بعد أن اقتحم ادوارد ديمنج بأفكاره المعروفة بنظرية(الجودة الشاملة في مجال التعليم)، هذا المجال من اجل الحصول على نوعية تعليم افضل، وتحسين القدرة على التكيف والتعامل مع مستجدات العصر وافرازاته المختلفة بكيفية أفضل وبأداء أرقى.

وذكر دويكات(2005)، بعض المبررات لتطبيق الجودة الشاملة في التعليم؛ مثل ارتباط الجودة بالإنتاجية، وارتباطها بالشمولية، وعالمية نظام الجودة الذي اصبح سمة من سمات العصر الحديث.

وبناء على هذا، فان تحديث العمل التربوي وتطبيق الجودة الشاملة يستدعيان إعادة النظر في رسالة المؤسسة التربوية وأهدافها وغاياتها واستراتيجيات تعاطيها العمل التربوي، ومعايير التقويم واجراءاته المتبعة فيها، والتعرف على حاجات التلاميذ ورغباتهم، اما فيما يتعلق بهيئة التدريس والاداريين فلابد من إعادة النظر في كيفية توظيف هذه الموارد واستثمارها بكفاءة وفاعلية، وإعادة هيكلة النظام التربوي بحيث يتماشى مع واقع المناهج الدراسية التي اصبح

من الضروري مراجعة محتواها ورعايتها بشكل دوري، والتأكد من سلامتها وواقعيتها في تلبية رغبات التلاميذ و تطلعات المجتمع.

وربما في هذا الفضاء، ينبغي ان يتم الإصلاح، وأول عمل لإصلاح المنظومة التربوية هو تصحيح النظرة الى المدرسة، والبحث عن الأسباب الحقيقية لمشاكلها، فمشاكل التربية معقدة لا يمكن تحديدها واقتراح حلول لها من خلال ملاحظات عابرة، واصلاحات ظرفية مؤقتة، بل لابد من متابعة دائمة، ودراسات معمقة، يتكفل بها الباحثون في التربية بتعاون مع رجال الميدان(المربون).

ويتم ذلك من خلال اعتبار القطاع التربوي كاستثمار استراتيجي، وتوفير الإمكانيات المادية التي تكون في مستوى التحديات التربوية والحضارية لامتنا، وانشاء هيكل دائم للبحث والمتابعة بصلاحيات واسعة، لتحديد السياسات التربوية واصلاحها وتوجيه نفقاتها.

خلاصـــة :

وتأسيسا على ما سبق، يمكن لملمة صعوبات الإصلاح التربوي بالجزائر في جملة النقاط الاتية:

- غياب استراتيجية واضحة لتسيير المنظومة التربوية ببلادنا.
- طغيان البعد السياسي والايديولوجي على محاولات الإصلاح.
- تهميش الكفاءات العلمية التربوية.
- استفحال المشكلات التربوية بالمدرسة(التسرب المدرسي، العنف المدرسي، التأطير التربوي والبيداغوجي..).
- غياب الفلسفة والسياسة التربوية وغموضها وعدم تبلورها في اذهان مختلف الفاعلين الاجتماعيين والمجتمع بصفة عامة.

وعليه، فان اول عمل لإصلاح المنظومة التربوية هو تصحيح النظرة الى المدرسة والبحث عن الأسباب الحقيقية لمشاكلها، والبحث عن حلول جذرية، عن طريق المتابعة الدائمة والمستمرة، و الدراسات العلمية.

ويتم ذلك من خلال اعتبار القطاع التربوي كاستثمار استراتيجي، وتوفير الإمكانيات المادية التي تكون في مستوى التحديات التربوية، وانشاء هيكل دائم للبحث والمتابعة بصلاحيات واسعة، لتحديد السياسات التربوية واصلاحها وتوجيه نفقاتها. وبهذا فقط يمكن التأسيس لإصلاح تربوي حقيقي، وإيجاد مدرسة فعالة وسياسة تربوية مستقرة، مبنية على أسس علمية معاصرة.

وتأسيسا على ما سبق، يستحسن أن نقدم بعض المقترحات، انطلاقا من إيماننا الراسخ بأهمية الإصلاح التربوي في كونه أداة للتحول الاجتماعي الواعي، الذي يستفيد من التراكم المعرفي المتجدد، ويصبو الى مسايرة التطورات العلمية والتقنية، ويساعد على تسريع النمو الاقتصادي وتحقيق الازدهار الاجتماعي والثقافي هذا من جهة، ومن جهة أخرى كون إشكالية المنظومة التربوية في بلادنا هي بالأساس إشكالية هيكلية تتعلق بربط النظام التربوي بخصائص الفلسفة التربوية للمجتمع الجزائري. وهذه المقترحات هي كما يلي:

- تحتاج المنظومة التربوية الجزائرية الى إعادة ربطها بالثوابت الخاصة بالفلسفة التربوية للمجتمع الجزائري، وهذا يتطلب جرأة وإرادة سياسية للفصل في الجوانب التالية :
- النظر لعملية الإصلاح التربوي على أساس أنها معالجة علمية متأنية لمختلف المشكلات الطارئة والكامنة والمؤثرة على سيرورة النظام التربوي،وعدم الركون والاكتفاء بالمعالجات السطحية الترقيعية للمشاكل التربوية، بل

ينبغي الغوص في أعماق التكوين الخاص بالمجتمع، للكشف عن عوامل قد لا نتوقع تأثيرها على النظام التربوي في حين نجدها تؤثر تأثيرا بليغا في تحقيق الأهداف التربوية المرجوة.

- الدراسة الموضوعية في إدراج تعليم اللغات الأجنبية في المنظومة التربوية .
- تطوير اللغة العربية والنظر اليها على أنها جزء لا يتجزأ من الهوية الوطنية الجزائرية.
- تعزيز أهداف الجزأرة من خلال التمكين للأبعاد الوطنية والتأكيد على معالم الشخصية الوطنية الجزائرية.
- التأكيد على القيم ذات البعد العربي الإسلامي الامازيغي، بالشكل الذي يساهم في تنمية شخصية التلميذ الجزائري العربي المسلم الامازيغي.
- اختيار الأشخاص من حيث الكفاءة العلمية، والمواقف المعبرة على الانتماء الصادق للوطن.
- مشاركة جمعيات أولياء التلاميذ- كشريك اجتماعي فاعل- في عملية الإصلاح التربوي من خلال التقارير التي ترفع الى لجان الإصلاح الوطنية.
- المسؤولون على المستويات العليا من الدولة مدعوون إلى تقديم إجابات بخصوص:

- أي فلسفة تربوية نريد لأبنائنا ؟
- ما هي معالم شخصية التلميذ الذي نريد ؟
- ماذا نريد لأبنائنا أستاذ ام مربي ؟
- ما مواصفات هذا الأستاذ او المربي الذي نريد ؟
- ما مستوى كفاءة واقتدار رجل التربية هذا ؟

وفي غياب إجابات واضحة لهذه الأسئلة، تبقى المنظومة التربوية حبيسة التجاذبات السياسية والمحاولات الفاشلة، ويحسن أن نؤكد في الختام أن الإصلاح التربوي لا يهدف الى مسايرة النمو المعرفي والتقني المتسارع فحسب، بل يسعى لتحقيق تعلم نوعي وتعليم متميز للجميع، وتحكم جيد وتوظيف فعال لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، في إطار ما يعرف بالجودة الشاملة أو تجويد متطلبات التربية والتعليم في بلادنا، وهو بالتالي يعتبر احد أهم الأولويات والقضايا الحيوية المصيرية التي يعول عليها المجتمع لتحقيق الوثبة النوعية والإقلاع الحضاري والرفاه الاجتماعي...

قائمة المراجع:

- احمد الشهاري: الجودة الشاملة في إدارة الجامعة بين النظرية والتطبيق، دراسة مقدمة في المؤتمر التربوي الخامس: جودة التعليم الجامعي، المجلد الأول، كلية التربية، جامعة البحرين، البحرين، 11-2005/5/13.
- بوبكر بن بوزيد: اصلاح التربية في الجزائر: رهانات وانجازات، دار القصبة للنشر، الجزائر،2009.
- بوفلجة غياث: التربية والتكوين بالجزائر، الكتاب الثاني، ط1، دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران، الجزائر،2002.
- خالد عبد الجليل دويكات: إدارة الجودة الشاملة في التعليم عن بعد، نموذج جامعة القدس المفتوحة، ورقة عمل مقدمة الى مؤتمر كلية التربية السادس للعلوم التربوية والنفسية، جامعة اليرموك، اربد، الأردن، 22-2005/11/24.

- علي بالراجل: المواقف المعوقة في رفع مستوى الجودة في التعليم العالي، الجزائر نموذجا، دراسة مقدمة في المؤتمر التربوي الخامس: جودة التعليم الجامعي، المجلد الأول، كلية التربية، جامعة البحرين، البحرين، 11-2005/5/13.
- النشرة الرسمية للتربية الوطنية: القانون التوجيهي للتربية الوطنية رقم 08-04 المؤرخ في 23 جانفي 2008، عدد خاص، وزارة التربية الوطنية، الجزائر، فيفري2008.
- نعيم بن محمد: إصلاح المنظومة التربوية في الجزائر: الامل المفقود، ماي 2008، متوفر في الموقع : Hoggar.org/index.php?option=com_content§View=article§id=487:….§catid=130:ben (mohammed-naim§Itemid=36 (10/02/2017 - 12.25
- وزارة التربية الوطنية، الإصلاح والمدرسة: مجلة دورية ، العدد(00) ، الديوان الوطني للمطبوعات المدرسية، الجزائر، افريل 2009.